الأمم المتحدة

A/C.3/55/SR.13

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
24 May 2001
Arabic
Original: Spanish

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثالثة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيدة غيتينز - جوزيف ..... (ترينيداد وتوباغو)

المحتويات

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة*

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"*

* بندان قررت اللجنة النظر فيهما معا.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-67822 (A)
0067822

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (A/55/3، A/55/38، A/55/138 – S/2000/693، A/55/162 – S/2000/715، A/55/293، A/55/308، A/55/322، A/55/385، A/55/399 و Corr.1؛ A/C.3/55/3، A/C.3/55/4)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين" (A/55/74، A/55/162 – S/2000/715، A/55/341؛ A/C.3/55/4)

١ – **الرئيسة:** دعت اللجنة إلى أن تبدأ في النظر في البندين ١٠٧ و١٠٨ معا.

٢ – **السيدة كينغ** (الأمين العام المساعد، المستشارة الخاصة المعنية بقضايا نوع الجنس والنهوض بالمرأة): قالت إن الدورة الراهنة تمثل ذروة فترة النشاط المكثف وتنعقد في ظل التوافق التاريخي في الرأي الذي تم التوصل إليه في قمة الألفية. وفضلا عن ذلك، دعا الأمين العام المجتمع الدولي إلى تحديد التحديات الماثلة والبت فيها وإعادة تشكيل الأمم المتحدة حتى يمكنها أن تحقق إنجازا حقيقيا وكبيرا بالنسبة لحياة الشعوب في القرن الحادي والعشرين.

٣ – وقالت إنه انعقدت خلال العام الدورتان الاستثنائيتان الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين للجمعية العامة للنظر في تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية على التوالي. وكان من الأمور المشجِّعة تلك المشاعر القوية بالالتزام والإرادة السياسية التي أبدتها الحكومات خلال هاتين الدورتين الاستثنائيتين، لأن من شأن ذلك إذا ما اقترن بالرؤية المشتركة والشراكات القوية أن يساعد على التغلب على العقبات والتنفيذ الكامل لمنهاج عمل بيجين، فضلا عن التدابير والمبادرات الأخرى في الدورتين الاستثنائيتين. ومن المشجِّع أيضا ذلك الدعم المقدَّم من الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز. وقد استمد مؤتمر بيجين الإلهام والطاقة من المنظمات غير الحكومية. وظلت هذه المنظمات تمثل قوة حاسمة خلال الفترة التالية، وبلغ ذلك ذروته في مشاركة أكثر من ٠٠٠ ٤ منظمة غير حكومية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى في الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين. وخلال هذه الدورة، تأكد من جديد دور منهاج العمل بوصفه مخططا لتحقيق المساواة بين الجنسين، بينما تم تعزيز منهاج العمل ذاته وتحديثه في مجالات عديدة، بما في ذلك العنف ضد المرأة، وتمكين المرأة، والصحة، والتعليم، وحقوق الإنسان، والفقر، وتخفيف أعباء الديون، والعولمة، والصراع المسلح، والمشاركة السياسية. وينبغي للجنة الثالثة أن تكفل الإدماج الكامل لمقررات وتوصيات الدورة الاستثنائية في أعمال اللجان الأخرى.

٤ – لقد أوضح رئيس الجمعية العامة في بيانه الختامي إلى الدورة الاستثنائية أنه إذا ما أظهرت الحكومات الإرادة السياسية اللازمة وخصصت الموارد المالية الضرورية، سوف تصبح أهداف المساواة بين الجنسين والسلام أمرا واقعا في وقت مبكر من القرن الحادي والعشرين.

٥ – وأضافت أن هذا الشعور بالتفاؤل يستند إلى أساس متين. وعلى سبيل المثال، فقد قامت ١٧ دولة على مدى السنوات الخمس التي انقضت منذ انعقاد مؤتمر بيجين، بالتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبذلك بلغ مجموع عدد الدول الأطراف ١٦٦. كذلك سوف يدخل البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية حيز التنفيذ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، بعد أن صدقت عليه ١١ دولة ووقعته ٦٢ دولة. ومن المأمول أن ينعكس الالتزام الذي أبدته الدول الأعضاء في

إعداد وقبول البروتوكول الاختياري في الاهتمام والدعم الذين سوف يوليانهما لتوفير الموارد البشرية والمالية الكافية لضمان قيام اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بولايتهما كاملة. وفي مجالات الاهتمام الحاسمة الأخرى المبينة في منهاج العمل، تحقق قدر مماثل من التقدم وإن كانت لا تزال هناك كثير من التحديات. وفي البيان الافتتاحي الذي القاه وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية أمام الدورة الحالية للجنة الثالثة وضع الأعمال المتعلقة بقضايا الجنسين والمسائل المتصلة بالشؤون الاجتماعية وحقوق الإنسان في الإطار الأوسع للتنمية العالمية. وبعد أن أوضح أن العولمة هي الاتجاه السائد، قال إنها عملت على توليد قوى مُنتِجة وإن كان لها أيضا آثار سلبية لأنها تنطوي على احتمالات مضاعفة أوجه عدم المساواة بين البلدان وداخلها. ولكي يستفيد الجميع من العولمة ينبغي أن تشمل القيم والممارسات المشتركة على نطاق واسع فضلا عن الاستراتيجيات التي تعكس الاحتياجات الاجتماعية العالمية. ويتمثل التحدي الأول في الفترة التي تعقب الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين في ضمان ألاّ تتحمل المرأة العبء الأكبر للآثار السلبية للعولمة.

٦ - وفي مجال الفقر، تفيد تقديرات البنك الدولي أن ١،٥ بليون شخص، غالبيتهم من النساء، يعيشون بدولار واحد في اليوم وأن هذا العدد سوف يصل إلى ١،٩ بليون بحلول عام ٢٠١٥. ومن أجل تخفيف حدة الفقر والقضاء عليه، من الضروري تخفيض الفقر فيما بين النساء وزيادة مقوماتهن الاقتصادية. وينبغي للدول الأعضاء أن تأخذ بعين الاعتبار الروابط القائمة بين الفقر وعدم المساواة بين الجنسين، وذلك في المشاورات التمهيدية للمحفل الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، ومعالجة القضايا المتعلقة بالفوارق بين الجنسين في إطار التنمية والتمكين الاقتصادي للمرأة.

٧ - ويمثل الانتشار المتزايد لوباء الإيدز في العالم النامي تحديا حاسما آخر. إذ أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يهدد بقاء أمم بكاملها في أفريقيا وينطوي على أثر غير متناسب على المرأة، وهو ما اعترفت به ١٣ من وزيرات الشؤون الخارجية في رسالة مشتركة إلى الأمين العام بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٠، سوف تصاب بهذا الوباء ١٣ مليون امرأة أخرى وسوف تموت ٤ ملايين امرأة أخرى. ولمواجهة هذا الوباء، يلزم اتباع نهج جديد، نهج يجمع بين النهوض بالتعليم الأساسي بشأن الوقاية والعلاج وبين الحصول الكامل والمتساوي والميسّر على الرعاية الصحية الأولية. وقد دعا رئيس برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، في قمة الألفية، ٧٠ سيدة أولى إلى المساعدة في ضمان عدم اعتبار المرض وصمة بعد الآن والتحدث علنا لصالح وضع استراتيجيات لمكافحته.

٨ - وفيما يتعلق بمسألة المرأة والصراع المسلح، ينبغي مع الاعتراف بدور المرأة في منع الصراعات وتسويتها، توسيع نطاق دورها في صنع السلام وحفظ السلام. ولأول مرة في اليوم الدولي للمرأة في عام ٢٠٠٠، اعترف مجلس الأمن بالدور المركزي للمرأة في حل الصراعات وحفظ السلام وبناء السلم، مؤكدا بذلك من جديد قراره ١٣١٤ (٢٠٠٠) بشأن الأطفال والصراع المسلح. ودعا أيضا إلى مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج والمشاريع المتصلة بالمرأة في الصراع المسلح. وينبغي لمجلس الأمن واللجنة الثالثة أن يكفلا المزيد من تسريع هذا الزخم، وقالت إن تتطلع إلى المناقشة المقرر إجراؤها في مجلس الأمن بشأن المرأة والصراع المسلح. وإن إعلان ويندهوك وخطة عمل ناميبيا بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات دعم السلام المتعددة الأبعاد (A/55-138-S/2000/693) يرسيان الأسس اللازمة لما يمكن القيام به في هذا الشأن.

٩ - وفيما يتعلق باستمرار العنف ضد المرأة واشتداده، فإن التقارير التي نشرتها مؤخرا منظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تفيد أن من ٢٠ إلى ٥٠ في المائة من النساء في كل مكان يتعرضن للعنف العائلي. ولولا وأد المولودات والإهمال وعمليات الإجهاض القائمة على الانتقاء الجنسي، لكانت قد كتبت الحياة لستين مليون طفلة أخريات، كما أن حوادث العنف الجنسي، والزواج المبكر وبالإكراه، وبتر جزء من العضو التناسلي للأنثى، والوفيات المرتبطة بالمهور، وما يعرف بجرائم الشرف، قد ازدادت. وهناك أيضا مسألة الاتجار بالمرأة. وتفيد تقديرات المركز الدولي لتطوير سياسة الهجرة، ومقره فيينا، أن ٠٠٠ ٤٠٠ شخص، غالبيتهم من النساء والفتيات، في العشرينات من عمرهن عادة، يتم تهريبهن إلى الاتحاد الأوروبي - تخدعهن وعود زائفة بالعمل - وينتهي بهن الأمر إلى الوقوع في براثن أوضاع غير مقبولة للاسترقاق الجنسي أو السخرة.

١٠ - ولا يمكن التغاضي عن التمثيل الهزيل للمرأة في الحياة السياسية. فقد كانت هناك أربع سيدات فقط من بين ١٤٦ رئيس دولة وحكومة حضروا قمة الألفية. وهؤلاء السيدات الأربع من بنغلاديش وفنلندا ولاتفيا ونيوزيلندا. وفي اجتماع ضم ثلاثا من هؤلاء السيدات ورئيسات لوكالات الأمم المتحدة، تم اتخاذ عدد من القرارات وتوجيه نداء لتحقيق هدف تولي السيدات ٥٠ في المائة من مناصب الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن، وأن يكون للنساء ممثلات خصوصيات في عمليات حفظ السلام. وتم الاعتراف بأن من الجوانب الهامة للمرأة في عملية اتخاذ القرار هو دورها في الأمانة العامة للأمم المتحدة وفي مؤسسات المنظومة. وفي العام الماضي، ارتفعت النسبة المئوية للنساء في المناصب الفنية والرفيعة المستوى من ٢٨ إلى ٣٩ في المائة، ومن ٧ في المائة إلى ٣٠،٩ في المائة في رتبة مد - ١. وتوجد حاليا أربع سيدات في منصب الأمين العام المساعد، كما ازداد عدد النساء في منصب المدير العام المساعد لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي. وتحقق تقدم في إنشاء أداة للمساءلة يمكن للأمين العام بموجبها أن يقيس التقدم الذي أحرزه في هذا المجال كل من مديري البرامج. وسوف يعرض أيضا التقرير بشأن تحسين وضع المرأة في الأمانة العامة (A/55/399 و Corr.1) على اللجنة الخاصة التي سوف تتناول في عام ٢٠٠٠ مسائل الموظفين بما في ذلك مشاركة المرأة.

١١ - وينبغي إعطاء الأولية، في السنوات الخمس القادمة، إلى تطبيق الممارسات التي حققت النجاح في بعض البلدان. وعلى لجنة مركز المرأة أن تعمل، تحقيقا لذلك، على تغيير مواضع تركيزها وأساليب عملها وزيادة تفاعلها مع اللجان الفنية الأخرى التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومع مجلس الأمن من أجل أن ينعكس تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنشطته وسياساته.

١٢ - وهناك أيضا تنسيق وثيق بين الأمانة العامة والوكالات والصناديق والبرامج. ويعمل أعضاء اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين والتابعة للجنة التنسيق الإدارية، على إقامة تعاون نشط فيما بينهم من أجل استحداث اختصاصات ومنهجيات للممارسات الجيدة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني والتدريب وربط الميزانيات في مجال نوع الجنس. وسوف تؤدي الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة للنهوض بالمرأة خلال الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٥، إلى زيادة التنسيق والتخطيط الاستراتيجيين في منظومة الأمم المتحدة. وقالت إن هناك تنسيقا فعَّالا بين مكتبها وشعبة النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، على الرغم من أن الحالة المالية للمعهد من الشدة حتى أن الحديث يتردد عن

إغلاقه الوشيك. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتنفيذ ولايته الجديدة بشأن الإنعاش، والجهود التي تبذلها الأمانة العامة للحصول على تبرعات من المانحين، فما زال الوضع المالي للمعهد حرجا. غير أنها تشعر بالامتنان تجاه البلدان التي قدمت مساهماتها وحثت الدول الأعضاء التي أعلنت عن تبرعاتها أن تدفعها في أقرب وقت ممكن.

١٣ - **السيدة إيرتورك** (مديرة شعبة النهوض بالمرأة): عرضت تقارير الأمين العام بشأن البندين ١٠٧ و ١٠٨ من جدول الأعمال، وقالت إن التقرير بشأن وضع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (A/55/308) يتضمن معلومات عن حالات الانضمام إلى الاتفاقية والتصديق عليها والتحفظات التي أبدتها الدول الأطراف والاعتراضات على التحفظات وسحبها أو تعديلها. كما يتضمن معلومات عن البروتوكول الاختياري وعن التقدم المحرز نحو قبول تعديل المادة ٢٠ (١) من الاتفاقية، وهي المادة المتعلقة بموعد اجتماع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

١٤ - وقالت إن تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن دورتيها الثانية والعشرين والثالثة والعشرين (A/55/38) يتناول التقارير التي قدمتها الدول الأطراف في الاتفاقية، كما يتناول القرارات المتخذة والرامية إلى مساعدة الدول الأطراف في الوفاء بالتزاماتها بشأن تقديم التقارير وترشيد أعمال اللجنة. وجدير بالذكر بصفة خاصة القرار ١١/٢٣ بشأن التقارير التي تأخر موعد تقديمها.

١٥ - وقد أشار الأمين العام في تقريره عن الاتجار بالنساء والفتيات (A/55/322)، إلى أن المسألة تحظى باهتمام يتسم بالأولوية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، وقدم عددا من التوصيات بشأن التدابير الرامية إلى تثبيط القائمين بالاتجار وحماية الضحايا ومساعدتهم، بما في ذلك التشريعات والعقوبات. ويؤكد التقرير أيضا أهمية تجميع بيانات ومعلومات عن أنماط الاتجار واستراتيجيات التصدي للاتجار. كما قدمت اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين والتابعة للجنة التنسيق الإدارية توصية بشأن تجميع ونشر الممارسات الجيدة في التدخلات والاستراتيجيات الرامية إلى مكافحة هذه المشكلة.

١٦ - وقد تركز تقرير الأمين العام بشأن متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ الكامل لإعلان ومنهاج عمل بيجين (A/55/293)، على نتائج الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٠، وعلى أنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ منهاج عمل بيجين. وما زالت الأولوية الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة في هذا الشأن تتمثل في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرامج والسياسات.

١٧ - ويقدم تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين (A/55/341)، استعراضا لآثار وثيقة النتائج الختامية لتنفيذ منهاج عمل بيجين ودور الحكومات والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة.

١٨ - ويوضح التقرير أن الإعلان السياسي ووثيقة النتائج الختامية يكملان إعلان ومنهاج عمل بيجين ويحددان الاتجاهات العالمية في مجالات العولمة، وتيارات الهجرة الدولية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، مما يستدعي اتخاذ إجراءات جديدة في كل من المجالات الحاسمة لمنهاج العمل. ويركز التقرير أيضا على الحاجة إلى تعزيز القدرة المؤسسية للجنة مركز المرأة، ومراكز التنسيق المتعلقة بنوع الجنس، ومكتب

المستشارة الخاصة المعنية بقضايا نوع الجنس والنهوض بالمرأة، وشعبة النهوض بالمرأة، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بغية الاضطلاع على نحو أكثر فعالية بالمسؤوليات الجديدة التي قررتها الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

١٩ - وقد خصص الجزء الثالث من التقرير لتوصيات بإجراءات تتخذها الجمعية العامة في ضوء نتائج الدورة الاستثنائية. وهو يلقي الضوء على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات فعَّالة بشأن الالتزامات السياسية، وتخصيص موارد كافية للبرامج والمشاريع، وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية والدولية التي تفيد في تنفيذ الأهداف المحددة في بيجين والدورة الاستثنائية.

٢٠ - **السيدة استاميريس** (مديرة المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة): قالت إن تقرير الأمين العام بشأن أنشطة المعهد (A/55/385) يحدد معالم العملية التي بموجبها نجح المعهد، وهو الهيئة الوحيدة في الأمم المتحدة التي تخطط البرامج وتنظمها وتنجزها باستخدام التكنولوجيات الجديدة لتمكين المرأة، في تنفيذ مختلف ولايات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بهدف إصلاح المعهد ورسم معالم اتجاه جديد. والآلية الالكترونية المستخدمة هي نظام المعلومات والتواصل الشبكي للتوعية في المجال الجنساني، الذي يبتكر استراتيجية عالمية جديدة للتعاون الإنمائي الذي يعالج كلا من الاحتياجات الاستراتيجية والعملية للمرأة.ولدى النظام قاعدة بيانات لموارد البحث والتدريب في المجال الجنساني وحلقة عمل دينامية وتفاعلية عملية بشأن المجال الجنساني تتألف من منهاج للباحثين والإخصائيين ومراكز التنسيق الوطنية والإقليمية.

٢١ - وفي أعقاب تدشين النموذج الأوَّلي للنظام خلال الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، أعدّ المعهد أول برنامج للعمل من المقرر أن يبدأ تنفيذه خلال الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠١، وهو ما يقابل المرحلة الثانية من مراحل النظام. وسوف يتركز برنامج العمل على ثلاثة مجالات فنية حاسمة هي المجال الجنساني والسياسات ومنع الصراعات وحلها؛ المرأة والأعمال وتنمية المشاريع الصغيرة؛ تمكين المرأة وبناء القدرات من خلال التكنولوجيات الجديدة.

٢٢ - وقد قدم اقتراح بوضع مشروعين تعاونيين عالميين للبحث باستخدام آلية نظام المعلومات والتواصل الشبكي للتوعية في المجال الجنساني. وسوف يضع المعهد الإطار المفاهيمي والمنهجية التعاونية مع شركائه من المؤسسات، وسوف يبدأ تنفيذ المشاريع، حسب توفر الموارد، في ربيع أو خريف ٢٠٠١.

٢٣ - وفيما يتعلق ببرنامج التدريب، أجريت اتصالات مع منظمتين دوليتين غير حكوميتين في منطقتي أفريقيا والبلقان، ومع جامعة في أوروبا من أجل وضع نموذج بشأن نوع الجنس والصراع المسلح فيما يتعلق بمنع الصراعات وحلها، مع التركيز بشكل خاص على حالتي أفريقيا والبلقان. وسوف يستخدم النموذج خلال فترة السنتين ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ في مجموعة من الدورات الدراسية المباشرة مع المعلمين. وسوف يتعاون المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة في مجموعة من حلقات العمل تنظمها منظمة نسائية بلقانية غير حكومية بشأن تعزيز الاستقرار وحقوق الإنسان والسلام في جنوب شرقي أوروبا. وقد شارك المعهد في حلقة العمل الأولى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وسوف يشترك في رعاية حلقة عمل ثانية في شباط/فبراير ٢٠٠١، وحلقة أخيرة في نيسان/أبريل ٢٠٠١.

٢٤ - وفيما يتعلق ببرنامج المعلومات، يعكف المعهد على إعداد قاعدة بيانات عالمية لنشر المعلومات عن المنشورات، والمشاريع والأنشطة ذات الصلة بالبحث والتدريب، والببليوغرافيات، ومواد التدريب، ومؤسسات البحث، والروابط، والأخبار والموارد الأخرى. وسوف تنطوي قاعدة البيانات على مواد عن المجالات المواضيعية الحاسمة الثلاثة للمعهد، ووضع إطار عمل مشترك لجمع البيانات والتدريب من أجل تحسين قدرة أعضاء الشبكة على الاستفادة من نظام المعلومات والتواصل الشبكي للتوعية في المجال الجنساني.

٢٥ - وكجزء من برنامج التواصل الشبكي، بدأ المعهد بالفعل في وضع الجزء التفاعلي الدينامي من النظام بغية إضفاء الطابع اللامركزي عليه على الصعيدين الوطني والإقليمي. ومن شأن تنظيم حلقة عمل عملية تعزيز المشاورات والحوار بشأن المسائل الحرجة، وتوليد معارف جديدة وتعزيز تبادل للمعلومات والخبرات.

٢٦ - وإذا لم تتوفر موارد كافية للإنفاق على العمليات خلال فترة ٢٠٠١ الانتقالية، سوف يغلق المعهد أبوابه في نهاية العام. وقد وضع المعهد استراتيجية لتدبير الأموال تعد بأن تؤتي ثمارها في العام التالي. غير أنه يلزم توفير الموارد المالية فورا لسد الثغرة المالية بين العام الجاري والعام القادم. لذلك، فإنه بغض النظر عن الولايات المشجعة والأمنيات الطيبة والدعم من الحكومات والمؤسسات الشريكة والمرأة بصفة عامة، فقد يضطر المعهد إلى إنهاء تاريخه الذي استمر ٢٠ عاما في نهاية العام، وذلك في وقت أصبحت فيه رؤيته الجديدة، من قبيل المفارقة، واقعا ملموسا، وشق لنفسه دورا فريدا في إطار منظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن يمنح المعهد فرصة لإكمال العمل الذي بدأه. وتتطلب العولمة أساليب جديدة لتنظيم النساء وتعليمهن وإبداعهن وإعلامهن وتمكينهن. إن نظام المعلومات والتواصل الشبكي للتوعية في المجال الجنساني يشق طريقا جديدا وسوف يحدث فرقا في الأجل الطويل إذا أتاحت الحكومات للمعهد مواصلة عمله الريادي في استخدام تكنولوجيات جديدة للنهوض بالمرأة على نطاق العالم.

٢٧ - **السيدة بانسيري** (نائبة المديرة، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة): قالت إن برنامج الصندوق، كما أوضح الأمين العام في تقريره بشأن أنشطة الصندوق، يهدف إلى دعم الإجراءات التي تتخذها الحكومات والمجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة، والتركيز على المجالات المواضيعية الثلاثة المبينة في الفقرة ٥ من تقرير الأمين العام. وقالت إنها تود إلقاء الضوء على ثلاثة مجالات لمتابعة الإجراءات الموصى بها في الإعلان السياسي (A/Res/S-23/2) ووثيقة النتائج الختامية (A/Res/S-23/3) للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، وعددها ١٩٩ إجراء، وهي تقابل هذه المجالات المواضيعية الثلاثة. والمجال الأول هو تحليل درجة قيام الميزانيات الوطنية والمحلية بأخذ القضايا الجنسانية في الاعتبار. وقد أكّدت وثيقة النتائج الختامية القدرة الكامنة للميزانيات ذات الوعي الجنساني على تحويل الطريقة التي تتقرر بها السياسات الاقتصادية ومخصصات الميزانيات الوطنية. وللمساعدة على إجراء عمليات التقييم الخمسية لمؤتمري بيجين وكوبنهاغن، وضع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تقريرا جديدا كل سنتين بعنوان "تقرير المرأة في العالم" يستكشف الالتزامات المتعهد بها والتقدم المحرز على الطريق المؤدي إلى المساواة بين الجنسين. وخلال السنوات الثلاث الماضية، كان الصندوق يعمل مع الشركاء في الجنوب الأفريقي والأمانة العامة للكومنولث لاستحداث أدوات ونهج جديدة لتعزيز التحليل الجنساني للميزانيات. وتقوم حكومتا بلجيكا وإيطاليا بدعم مجهود لبناء القدرات في أنحاء العالم في ذلك النوع من التحليل، ويتطلع الصندوق إلى إقامة عدد أكبر من هذه الشراكات في استخدام تلك الإدارة القيِّمة خلال السنوات الخمس القادمة.

٢٨ - ويشمل المجال الثاني استدعاء المرأة إلى مائدة المفاوضات. ففي عصر العولمة، من الأمور الحاسمة أكثر من أي وقت مضى بالنسبة للمرأة أن تقوم بالمشاركة في تشكيل السياسات والممارسات التي تحكم الاتفاقات الوطنية والإقليمية والعالمية. وسواء كان الأمر يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، أو الاتفاقات التجارية الجديدة، أو إعادة إعمار المجتمعات التي نهضت من محنة الحرب، أو الإجراءات المتخذة لمواجهة ويلات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فلا بد من الاستماع إلى صوت المرأة وأخذ أولوياتها في الاعتبار. وغالبا ما تحيط الشكوك بمصداقية عمليات السلام التي تستبعد المشتركين على أساس الأصل العرقي أو الانتماء الديني أو السياسي أما الاستبعاد المنتظم لأكثر من ٥٠ في المائة من السكان على أساس نوع الجنس، أو واقع أن أمراء الحرب، وليس النساء، هم الذين يستدعون إلى مائدة المفاوضات، فإنه نادرا ما يتم التصدي له. وفي تموز/يوليه، أتيحت الفرصة للصندوق لإحاطة قادة الأطراف المتفاوضة التسعة عشر في بوروندي بالقضايا الجنسانية التي تنطوي عليها المفاوضات، مما أدى إلى عقد مؤتمر السلام النسائي الأول لعموم الأطراف في بوروندي. فقد اجتمع في أروشا أكثر من ٥٠ امرأة بوروندية مع القائم بتنظيم محادثات السلام، وقدمن مقترحاتهن بالنسبة لمشروع اتفاق السلام. وقد أُدرجت ٢٣ من هذه التوصيات في اتفاق السلام النهائي. وفي سياق آخر، اتخذت ناميبيا مبادرة محمودة لعرض مسألة المرأة والسلام والأمن على مجلس الأمن.

٢٩ - والمجال الثالث هو القضاء على العنف القائم على نوع الجنس. ومن الاتجاهات المشجعة للغاية الالتزام القوي من جانب الحكومات وشركاء الأمم المتحدة على التصدي للعنف ضد المرأة باعتباره عقبة في طريق المساواة والسلام والتنمية. وثمة حاجة ماسة لتحسين جمع البيانات على الصعيد الوطني بشأن مدى وطابع العنف القائم على نوع الجنس، ويلزم الأمر توافر آليات أقوى لإنفاذ قوانين جديدة واتخاذ تدابير وقائية وحمائية. وثمة آلية رئيسية في هذا الشأن هي الصندوق الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة التابع لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والذي قدم خلال السنوات الأربع الماضية أكثر من أربعة ملايين دولار لمشاريع في ٦٥ بلدا. وتمثل الطلبات التي يتلقاها الصندوق الاستئماني مؤشرا على الحاجة الملحة إلى المزيد من الموارد لدعم الحلول المبتكرة على الصعيد القطري. وفي عام ٢٠٠٠، وتلقى الصندوق الاستئماني ما يقرب من ٢٠٠ اقتراح بطلبات للتمويل بمبلغ ١٢،٥ مليون دولار، ولكنه لم يتمكن من تقديم سوى مليون دولار واحد إلى ٢٤ منظمة في ٢٠ بلدا.

٣٠ - ويشمل برنامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي أكثر من المجالات الثلاثة المذكورة بدرجة كبيرة. وتظل أعماله المتعلقة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتي تشمل ربط المرأة بالأسواق ودعم حصولها على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، تمثل أولويات استراتيجية رئيسية.ولا يمكن تحقيق المساواة بين الجنسين إلا من خلال تعاون جميع الأطراف المعنية، نظرا لأن هذا التحدي من الكبر بحيث تعجز عنه أي مؤسسة أو حكومة بمفردها. والصندوق على استعداد للعمل مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة لجعل القرن الحادي والعشرين خاليا من العنف والفقر، وكفالة حقوق الإنسان لجميع الرجال والنساء.

٣١ - **السيدة غونزاليز مارتينيز** (رئيسة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة): قالت إن البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (قرار الجمعية العامة ٥٤/٤، المرفق) سوف يكفل للمرأة التمتع بحقوقها بموجب الاتفاقية في جميع المجالات،

ويمثل أداة ممتازة للتوعية بأهمية تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وبالآثار السلبية للقوالب النمطية الاجتماعية والثقافية التي تطيل أمد الاتجاهات التمييزية ضد المرأة.

٣٢ - غير أنه من الجدير بالذكر أن إجراءات البروتوكول الاختياري سوف تظل دائما رهنا بالموارد الوطنية، وأن قيمتها الكبرى تتمثل في تأثيره على الصعيد الوطني. وعلى الدول الأطراف أن تفحص الموارد المتوفرة على الصعيد الوطني وتدرس فعاليتها في منع انتهاكات حقوق المرأة وعلاجها. والإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني هي وحدها التي يمكنها أن تتيح للنساء والفتيات التمتع الكامل بحقوقهن والاستجابة الجادة والسريعة لشكاياتهن.

٣٣ - وقد قررت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أن تبذل كل ما هو ممكن لتعزيز التنفيذ الفعَّال والسليم للبروتوكول الاختياري. ومن ثم فقد دعت الأمين العام إلى ضمان حصولها على الموارد البشرية والإدارية اللازمة للوفاء بالكامل بهذه الولاية الجديدة، كما طلبت دعم الجمعية العامة الذي لا غنى عنه. ومنذ أن فتح باب التوقيع على البروتوكول الاختياري الذي أثار توقعات وآمال كبيرة لدى المرأة في أنحاء العالم، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، صدَّقت عليه ١١ من الدول الأطراف. وقد لاحظت اللجنة بقدر كبير من الارتياح أن كثيرا من التدابير المتفق عليها في الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة للقضاء على العقبات التي تعترض التنفيذ الكامل لمنهاج عمل بيجين وتسريع هذا التنفيذ، تتفق مع تعليقات اللجنة وتوصياتها العامة، وتستكمل متطلبات الاتفاقية فيما يتعلق بالحاجة إلى القضاء على التمييز والعنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف العائلي، والاغتصاب الزواجي، وغير ذلك من التوصيات المتعلقة بصحة المرأة الجنسية والتناسلية. وكان هناك اتفاق أيضا أن المرأة ما زالت تتحمل نصيبا غير متناسب من المسؤوليات المترلية ورعاية الأطفال والأسرة، وأنه ينبغي من أجل تحقيق المشاركة الكاملة للرجل والمرأة في المجالين العام والخاص، السماح لهما بالتوافق وتقاسم كل من مسؤوليات العمل والأسرة بالتساوي.

٣٤ - ومن المشجِّع أيضا ملاحظة أن الدول الأعضاء قد أكَّدت من جديد التزامها بتعجيل التصديق العالمي على الاتفاقية وأعادت تأكيد قيمة منهاج العمل، بينما أوصت بالحد من نطاق التحفظات على الاتفاقية وحثَّت على التصديق على البروتوكول الاختياري الذي سيبدأ سريانه في كانون الأول/ديسمبر.

٣٥ - ولاحظت اللجنة أيضا بقدر كبير من الارتياح أن الدول الأعضاء اقترحت وجوب مساعدة الدول الأطراف، بناء على طلبها، فيما تبذله من جهود لتنفيذ الاتفاقية، وتشجيعها على أن تولي عناية إلى التعليقات الختامية للجنة وتوصياتها العامة (قرار الجمعية العامة S-23/3، الفقرة ٩٥ (ز). وأعربت عن أملها في أن تواصل الجمعية العامة استحداث إجراءات لرصد التنفيذ الجاري لمبادئ إعلان ومنهاج عمل بيجين، فضلا عن التدابير المتفق عليها في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، وأن تستمر الاتفاقية واللجنة في تلقي الدعم من جميع الدول.

٣٦ - **السيدة دي أرواس غارسيا** (كوبا): طلبت المزيد من المعلومات عن المناقشة التي سوف تجري في مجلس الأمن بشأن المرأة، وتساءلت عما إذا كان الاجتماع مفتوحا أم مغلقا. وقالت إن كوبا سوف تساند كل الجهود المبذولة باسم المرأة، ولكنها لاحظت بشعور من القلق التدخل المتزايد من جانب مجلس الأمن في المسائل الاجتماعية والإنسانية ومسائل حقوق الإنسان. فقد ازداد بحث مجلس الأمن لهذه البنود واتخاذه القرارات التي هي بالفعل محاولات للإضرار بالنظر في هذه المسائل في الجمعية العامة والمجلس

الاقتصادي والاجتماعي، وهما الهيئتان المناسبتان للنظر في هذه البنود.

٣٧ - وفيما يتعلق بالعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، قالت إن وفدها يشعر بالقلق إزاء إمكان استخدام الأموال من حساب التنمية للحفاظ على المعهد، وإزاء احتمال إغلاقه في عام ٢٠٠٠. وينبغي البحث عن أشكال أخرى للتمويل، مثل الميزانية العادية. وأضافت أنه يجري إعداد مشروع قرار من جانب مجموعة الـ٧٧ والصين، وإن كوبا تؤيد ذلك المجهود ولكنها تؤكد أنه لا ينبغي تحويل الأموال من مهمة التمويل الإنمائي الهامة.

٣٨ - **السيدة كينغ** (الأمين العام المساعد، المستشارة الخاصة المعنية بقضايا نوع الجنس والنهوض بالمرأة): قالت إنه بُذِلَت محاولة منذ بداية العام لإبراز قضية المرأة في جميع الجوانب المتعلقة بصون السلام وتوطيده. وسوف يبحث مجلس الأمن مسألة المرأة والصراع المسلح نتيجة للاجتماع المعقود في ويندهوك، بوصفه مبادرة مشتركة من جانب إدارة عمليات حفظ السلام وشعبة النهوض بالمرأة، من أجل بحث أدوار المرأة في خمس بعثات لحفظ السلام، والطرق التي تساعد بها على حفظ السلام، وكيفية الانطلاق في المستقبل. ولم يتم البت بعد في المنهجية المقرر استخدامها، ومن المحتمل عقد اجتماعين أحدهما يتألف من مشاورات غير رسمية والآخر اجتماع رسمي.

٣٩ - وفيما يتعلق باستخدام المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة لأموال التنمية، فإن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤/٢٠٠٠ يوفر قدرا أكبر من الفرص لاستخدام أموال منظومة الأمم المتحدة في مساعدة المعهد. غير أنه تم بجلاء إيضاح أنه لا يمكن استخدام هذه الأموال إلا في تمويل المشاريع التي تفي بمعايير التمويل وليس من أجل التمويل الأساسي للمعهد. وينبغي أن ترد المساهمات في الموارد الأساسية وفي تدبير الموظفين الأساسيين وفي أعمال المعهد من الدول الأعضاء.

٤٠ - **السيدة إستاميريس** (مديرة المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة): أشارت إلى أموال التنمية، وقالت إنها تتعلق بالتحديد باقتراح لتنفيذ مشروع في أفريقيا لتوفير التدريب في مجال استخدام التكنولوجيا الجديدة في تعميم مراعاة المسائل الجنسانية في التخطيط الوطني؛ وليس المقصود منها تمويل المعهد.

٤١ - **السيدة بانسيري** (نائبة مديرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة): قالت إنها تتفق مع ملاحظات المستشارة الخاصة المعنية بقضايا نوع الجنس والنهوض بالمرأة بشأن المناقشة في مجلس الأمن، وأن من شأن مبادرة ناميبيا توفير فرصة جيدة لإبراز دور المرأة في مجالات السلام والأمن.

٤٢ - **السيدة ميشان** (فرنسا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي وأستونيا وبلغاريا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، وقالت إن الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة والاجتماعات الإقليمية التي سبقتها، أكَّدت من جديد - في جملة أمور - أن نجاح الإجراءات المستقبلية والنهوض بالمرأة بصفة عامة، يتوقف على تمتع المرأة بالكامل بحقوقها الإنسانية وحرياتها الأساسية. وقد أكَّدت الحكومات من جديد التزامها بأهداف منهاج عمل بيجين، ومسؤوليتها عن تحقيق هذه الأهداف، والأهمية المتساوية لجميع مجالات الاهتمام الحاسمة لمنهاج عمل بيجين، التي تظل هي حجر الزاوية في سياسة الاتحاد الأوروبي للنهوض بالمرأة والأساس الذي تستند إليه إجراءاته. وقد أكَّدت الوثيقة الختامية من جديد منجزات منهاج بيجين واحتوت على نواح هامة من التقدم في كثير من المجالات. وجاء في الوثيقة الختامية أنه لا يمكن التسامح مع أي أشكال للعنف، وأن التزام الدول

بوضع سياسات لمحاربة العنف ضد المرأة ينطبق أيضا على الحالات المترلية، بما في ذلك الاغتصاب الزواجي وبعض الممارسات العرفية والتقليدية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى ما يعرف باسم جرائم الشرف. ويأمل الاتحاد الأوروبي في أن يحظى القرار المعروض بشأن الموضوع من جانب دوله الأعضاء بأوسع تأييد ممكن.

٤٣ - وكما لوحظ في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (A/Res/55/2)، فإن النهوض بالمساواة بالنسبة للمرأة وتمكينها هي الوسائل الفعَّالة الكفيلة بمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وينبغي أن تقترن العولمة بدور أكبر للمرأة في عمليات اتخاذ القرار - سواء كان سياسيا أو اقتصاديا على كل من الصعيدين الوطني والدولي. وذلك يتطلب ليس مجرد إرادة سياسية قوية وإنما أيضا أدوات مناسبة، أي إحصاءات مفصلة حسب نوع الجنس، وأهداف ومؤشرات محددة كميا ويمكن استخدامها في أي بلد. وينبغي لسياسات القضاء على الفقر تقليص الفوارق بين الرجل والمرأة في تخصيص الموارد، وإصلاح الأرض، والأخذ بالتكنولوجيا، ورسم السياسات الإنمائية.

٤٤ - ويمثل تعليم الفتيات والنساء مفتاح النهوض بهن. ومن أجل ذلك، تم التأكيد على وضع أهداف كمية للحملة ضد الأمية ومن أجل التعليم الابتدائي والثانوي والحاجة إلى الحصول على التعليم العالي، وخاصة في مجال التكنولوجيا. وينبغي أن يتقاسم كل من الرجل والمرأة الفرص الهائلة التي تتيحها القطاعات الجديدة.

٤٥ - ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم المحرز في الدورة الاستثنائية وإن كان يود أن يشهد المزيد من التقدم. ومما يبعث على خيبة الأمل أن القرارات المتخذة لم تذكر بالتحديد الحقوق الجنسية، ولم تأخذ في الاعتبار التقدم المحرز في الدورة الاستثنائية فيما يتعلق بالسكان والتنمية بشأن أمور مثل الصحة الجنسية والتناسل والإجهاض. كما أنه من المؤسف أنه لم يرد ذكر للتدابير التشريعية المتخذة في كثير من الدول لإنهاء التمييز القائم على التوجهات الجنسية.

٤٦ - ويرحب الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة بالتعاون بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومجلس أوروبا واللجنة الأوروبية. ويود أيضا أن يؤكد أهمية التعاون الدولي ويرحب بإسهام الأمم المتحدة في هذا الشأن. وينبغي أن تنعكس منجزات الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين في أعمال الدورة الحالية، وخاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

٤٧ - ولم يتحقق هدف التصديق العالمي في عام ٢٠٠٠ على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وينبغي للدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقية أن تفعل ذلك. وجدير بالذكر أن الدول الأطراف ملزمة بترجمة التزاماتها إلى تشريعات لضمان تنفيذ الاتفاقية على نحو فعَّال. ويتعين أيضا أن تأخذ في الاعتبار توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة التي من المتوقع توسيع صلاحياتها وينبغي منحها موارد كافية. ومن شأن البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية (A/Res/54/4، المرفق)، عن طريق التمكين للأفراد أو مجموعات الأفراد من بعث رسائلهم، أن يعطي دفعة جديدة لتنفيذ الاتفاقية. ويرحب الاتحاد الأوروبي بتقديم صك التصديق العاشر الذي يتيح للبروتوكول أن يبدأ في السريان بحلول نهاية العام. ويحث الدول التي لم تصدق بعد على البروتوكول أن تفعل ذلك.

٤٨ - ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضا باعتماد البروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة وبشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال والمواد الإباحية عن الأطفال (A/Res/54/263،

المرفقان الأول والثاني)، اللذين على جانب كبير من الأهمية لحماية الطفلة.

٤٩ - وتبذل لجنة مركز المرأة جهودا دينامية وفعَّالة للدفاع عن حقوق المرأة والنهوض بالمساواة واتخاذ تدابير للمتابعة بشأن نتائج الدورة الاستثنائية.

٥٠ - ومن الأمور البالغة الأهمية أن يتم في الدورة الحالية اعتماد الاتفاقية بشأن مناهضة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الاختيارية التي تقضي، في جملة أمور، بمنع الاتجار بالأشخاص، وخاصة المرأة والطفل، وقمعه والمعاقبة عليه. ويمكن للجهود المشتركة أن تضع حدا لهذه المشكلة، فضلا عن جميع أشكال الاستغلال، الاقتصادي أو الجنسي، الذي ضحاياها الرئيسيون من النساء والأطفال. ومن الضروري أن تدخل الصكوك السالفة الذكر حيز التنفيذ على وجه السرعة، بوصف ذلك أساسا للتعاون الدولي في منع هذا الاتجار ومكافحته.

٥١ - ويعكف الاتحاد الأوروبي على تنفيذ برامج للمساواة منذ عام ١٩٧٥، وسوف يضطلع قريبا بمسألتين أساسيتين للاستقلال الحقيقي للمرأة هما: المشاركة في اتخاذ القرار والموازنة بين الحياة المهنية والحياة الأسرية. وفي عام ١٩٩٦، اعتمد توصية بشأن مساواة المرأة في اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وفي عام ١٩٩٩ جددت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هذا الالتزام في مؤتمر باريس. ويشكل وضع مؤشرات وتأكيد التزام الدول الأعضاء ببلوغ الأهداف المحددة كميا من أجل المساواة بين الجنسين في اتخاذ القرارات العامة، جزءا من السياسة الأوروبية. ويجري أيضا دراسة إمكانية إقامة معهد أوروبي للقضايا، الجنسانية.

٥٢ - يتطلب التغيير الاجتماعي إقامة توازن بين الحياة المهنية والحياة الأسرية. وفي هذا الصدد، من المقرر أن يقوم الاتحاد الأوروبي بوضع نحو عشرة مؤشرات، استنادا إلى بيانات الاقتصاد الكلي والبيانات الاجتماعية والاقتصادية. ونظرا لأن المسألة أساسية بالنسبة لتنظيم المجتمع والنشاط الاقتصادي، سوف يتناول مؤتمر للوزراء المسؤولين عن المساواة بالنقاش هذه المسألة في باريس في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وهو ما ستقوم به أيضا حلقة دراسية من الخبراء بشأن المساواة المهنية في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. ولأول مرة تقوم عدة مجالس للوزراء في الاتحاد الأوروبي بدراسة المساواة بين الجنسين فيما يتعلق ببند من بنود جدول الأعمال. وينعكس أيضا تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في جميع السياسات في مبادرات مختلفة على جانب من الأهمية لمستقبل الاتحاد الأوروبي. وعلى سبيل المثال، سوف يبحث اجتماع قمة "نيس" للمجلس الأوروبي البرامج الاجتماعية الأوروبية التي صممت لتشجيع قدر أكبر من التفاعل فيما بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والعمالية، وتشكل المساواة بين الجنسين أحد هذه الأهداف.

٥٣ - ويشكل النهوض بحقوق المرأة وأهداف المساواة جزءا لا يتجزأ من تدابير الاتحاد الأوروبي تجاه البلدان الأخرى. ويقوم الاتحاد بدعم الكثير من المشاريع التي تنهض بممارسة المرأة لحقوقها ومشاركة المرأة في العمليات الانتخابية واتخاذ القرار في أنحاء العالم. وتشكل المساواة بين الجنسين أحد الأهداف العامة لسياسات الاتحاد للتعاون الإنمائي وتكفل الفعالية لسياسات التنمية المستدامة.

٥٤ - **السيد كومالو** (جنوب أفريقيا): تكلم باسم الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وقال إن رؤساء الدول والحكومات تعهدوا في قمة الألفية التاريخية بالنهوض بحقوق الإنسان والسلام والأمن الدوليين، والقضاء على الفقر، وتأكيد التنمية البشرية. وينبغي أن تسهم المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن في وضع

تدابير جديدة تعترف بالدور الإيجابي الذي تقوم به المرأة في حل الصراعات.

٥٥ - وقد أخذت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي علما بتوصية الأمين العام بشأن أهمية زيادة مشاركة المرأة في اتخاذ القرار على جميع المستويات، وخاصة المستويات العليا، ضمن منظومة الأمم المتحدة، وتسمية مرشحين لجميع الهيئات على أساس جغرافي عادل.

٥٦ - لقد كانت الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون للجمعية العامة رمزا للشوط الطويل الذي قطعه النضال من أجل مساواة المرأة. وقد أظهرت مفاوضاتها الشاقة والمطولة أنه ما زال يتعيَّن تحقيق شراكة حقيقية بين الرجل والمرأة، كما أظهر استعراض التقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين مدى إمكان فعالية المرأة عندما تشكل جزءا من عملية اتخاذ القرار ومدى استفادة المجتمع من مشاركتها. ولم تحقق المرأة تقدما في مجالات الاهتمام الحاسمة الإثني عشر فحسب وإنما باستطاعتها الآن التركيز على القضايا الناشئة مثل العولمة، وفرص الاستثمار، ومعايير التجارة والعمل، ونقل التكنولوجيات الجديدة. وما زالت هناك عقبات قائمة ينبغي التغلب عليها، مثل العنف ضد النساء والفتيات، الذي ينبغي معاملته على أنه جريمة جنائية، وتأنيث الفقر، وخاصة في أفريقيا، وهو أمر لا يغتفر نظرا للقدرة القائمة على الحد منه من خلال جهود إقليمية جماعية وبالشراكة مع المجتمع الدولي.

٥٧ - وتأخذ الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مأخذ الجد الالتزامات التي تم التعهد بها في بيجين، ومن ثم فهي ترحِّب بالإعلان السياسي ووثيقة النتائج الختامية للدورة الاستثنائية التي عززت منهاج عمل بيجين. ويمثل تمكين المرأة أولوية لدى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التي تنشط في تنفيذ إطار جنساني مؤسسي لعدد من السنين. وقد أنشأت، ضمن تدابير أخرى، وحدة قطاعية للتنسيق الجنساني لرصد تنفيذ خطة عملها الجنسانية.

٥٨ - وتم في الدورة الاستثنائية حث الحكومات على وضع أهداف محدودة زمنيا، وحصص - حسب الاقتضاء - لتحقيق المساواة للمرأة في فرص الوصول إلى الحياة العامة. وفي عام ١٩٩٩، اعتمد رؤساء دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تدابير خاصة لكفالة التمكين السياسي للمرأة من أجل بلوغ هدف ٣٠ في المائة لمشاركة المرأة في الهياكل السياسية وهياكل اتخاذ القرار بحلول عام ٢٠٠٥.

٥٩ - وفي مجال الحصول على الموارد الاقتصادية، أجري تحليل جنساني للبروتوكول التجاري للجماعة الاقتصادية للجنوب الأفريقي ويجري استحداث برنامج إقليمي للعمل لزيادة فرص وصول المرأة إلى الهياكل الاقتصادية في جميع بلدان المنطقة، وذلك لضمان استفادتها من الفرص التي يهيؤها تحرير التجارة والعولمة. وقد اعتمد رؤساء دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في ملاوي في عام ١٩٩٧، إعلانا بشأن نوع الجنس والتنمية يدعو إلى التمكين الاقتصادي للمرأة وتعزيز قدرتها على المشاركة في التنمية الاقتصادية. وبعد ذلك بفترة قصيرة، وقَّعوا على إضافة إلى الإعلان بعنوان "منع العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليه". وتم أيضا في الدورة الاستثنائية التوصية بأن تجري الحكومات تقييما للتقدم المحرز نحو المساواة بين الجنسين من خلال إجراء تحليل جنساني للميزانيات الوطنية. وقد تولت الجماعة، بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والأمانة العامة للكومنولث، زمام القيادة في تنفيذ هذه الممارسة الجيدة وشجعت الصندوق على تقاسم هذه الخبرة مع المناطق الأخرى.

٦٠ - وقبل عقد من الآن، كان ينظر إلى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالدرجة الأولى على أنه أزمة خطيرة

تتعلق بالصحة. غير أنه من الواضح الآن أنه أصبح أزمة إنمائية وإنسانية. فقد وصل وباء الإيدز إلى إبعاد الكارثة في منطقة الجماعة الاقتصادية للجنوب الأفريقي بصفة خاصة: إذ أن من مجموع ٣٤ مليون شخص مصابين بالوباء يوجد ٢٤ مليون في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى. وبالإضافة إلى ذلك، ما زالت المنطقة تواجه أثر أمراض أخرى مثل الملاريا والدرن، وأدت مشكلات أخرى مثل سوء التغذية، وتدهور الخدمات الصحية، ونقص الموارد، والكوارث الطبيعية، إلى زيادة تفاقم الحالة، وخاصة بالنسبة للمرأة والطفل. وقد أعطيت ولاية لفرقة عمل تابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لوضع إطار استراتيجي وبرنامج للعمل بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتشترك الجماعة أيضا في الشراكة الدولية لمكافحة الإيدز في أفريقيا، وهي مبادرة مشتركة بين منظومة الأمم المتحدة والحكومات الأفريقية والبلدان المانحة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وتعتقد الجماعة أن عقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن هذه المسألة في عام ٢٠٠١ سوف يكون بمثابة خطوة هامة إلى الأمام في الاهتداء إلى حلول عملية للوباء.

٦١ - وترحِّب الجماعة بالسريان المرتقب للبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الذي تعتقد أنه سيعزز الاتفاقية عن طريق تزويد المرأة بوسيلة إضافية للدفاع عن حقوقها. وهي تدعو جميع الدول الأعضاء بالتوقيع على البروتوكول والتصديق عليه في أقرب وقت ممكن.

٦٢ - ومن الضروري تسريع تنفيذ الكثير من الالتزامات والقرارات بشأن النهوض بالمرأة وترجمة القيم المشتركة إلى إجراءات وخاصة في ضوء احتياجات أفريقيا الخاصة. وتقف الجماعة على أهبة الاستعداد للعمل نحو معالجة المسائل الاجتماعية الرئيسية وضمان التنفيذ الفعَّال للالتزامات العالمية المتعلقة بحقوق الإنسان، وهي تلتزم بإزالة جميع القيم والسياسات التي ما زالت تسبب حرمانا للمرأة.

٦٣ - **السيدة قيصر** (بنغلاديش): قالت إن بلادها حاربت وانتصرت من أجل التحرر واستعادة الديمقراطية. وكان من شأن حرب التحرير أن حققت الثقة بالنفس لدى نساء بنغلاديش، ووعيهن بحقوقهن، وجعلتهن على استعداد لدخول القرن الحادي والعشرين.

٦٤ - وخلال العقد الماضي، وعد المجتمع الدولي بأن يوفِّر للمرأة مستقبلا أفضل وكرامة أكبر، فضلا عن المساواة والتنمية والسلام. وقد تابعت الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني القرارات المتخذة في بيجين، وتحقق تقدم في كثير من المجالات.

٦٥ - وفي بنغلاديش، عملت الحكومة بالمشاركة مع المجتمع المدني، على زيادة الاستثمار في مجال التعليم والصحة مع التركيز بصفة خاصة على الطفلة. وتم سن قوانين جديدة لإعلاء حقوق الإنسان للمرأة، وتم الاضطلاع بمشروع متعدد القطاعات للقضاء على العنف ضد المرأة. وازداد عدد النساء في هيئات اتخاذ القرار، وخاصة في المجالس المحلية، كما ازدادت مشاركتها في جميع مجالات التنمية الوطنية.

٦٦ - ولدى استعراض التقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين في الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، تبين أن تحديات كبيرة ظهرت وتمس المرأة منذ اعتماد منهاج العمل. وبالتالي تم اعتماد مجموعة أخرى من الإجراءات في إطار عالم تسوده العولمة. ويتمثل مفتاح النجاح في تمكين المرأة حتى يمكن أن تحدث فَرقاً. وعليه، وكما ذكرت رئيسة وزراء بنغلاديش، ينبغي البحث عن إجابات للمسائل المتشابكة والمتعددة الأبعاد التي تقف في طريق تمكين المرأة.

٦٧ - وثمة خمسة مجالات ذات أهمية حيوية لهذه الجهود. أولا، لا بد من القضاء على الفقر. وما زال تأنيث الفقر يمثل

مشكلة وسوف يستمر كذلك ما لم يتم تمكين المرأة تمكينا حقيقيا حتى يمكنها أن تنجو من براثن الفقر. وتعمل حكومتها على الجمع بين الائتمانات الصغيرة التي أفادت كثيرا في القضاء على الفقر وحققت الاكتفاء الذاتي للمرأة من الناحية الاقتصادية، وبين تدابير أخرى، بوصف ذلك جزءا من مبادرة شاملة لمكافحة الفقر سوف يتوقف نجاحها على بذل مجهود جماعي من جانب الحكومة والمجتمع المدني وعلى دعم المجتمع الدولي. ويتعين على المؤسسات المالية الدولية أن تعيد أيضا توجيه نهجها نحو القضاء على الفقر.

٦٨ - ثانيا، أن العولمة التي تمس المرأة في أغلب الأحيان أكثر مما تمس الرجل، أدت إلى عكس الكثير من المكاسب التي تحققت في القضاء على الفقر وفي مجال العمالة. غير أن الاضطراب الاقتصادي التي تسببت فيه ليس سوى القمة في جبل الجليد؛ وأن أثره الاجتماعي أكثر اتساعا. وقد تضاءل دور المرأة في الأسرة والمجتمع وكان من شأن فقدان شبكات الأمن الاجتماعي أن جعل المرأة فريسة للمتجرين والمستغلين. وقد أدى التقدم العالمي في مجال الاتصال إلى تسهيل الاتجار بالنساء والفتيات، ومن ثم يلزم الأمر تدابير ومبادرات عالمية وإقليمية فعَّالة لمكافحة الاتجار.

٦٩ - ثالثا، عمل الصراع والنزاع المدني على زيادة البؤس لدى السكان المدنيين، وخاصة النساء والأطفال. غير أن إعدادا أكبر باستمرار من النساء يتخذن مبادرات في تعزيز السلام في مجتمعاتهن وأسرهن، ويثبتن بذلك إسهامهن الثمين في السلام. ويلزم الأمر إلى زيادة دور المرأة واشتراكها في حفظ السلام. وفي هذا الصدد يرحب وفدها بتوصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام، وإن كان يلاحظ أن تقرير الفريق لا يتضمن أي ذكر للمسائل المتعلقة بنوع الجنس، وهو خطأ ينبغي تصحيحه.

٧٠ - رابعا، تعمل حكومتها على تعزيز المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، على النحو المكفول في الدستور، وأصبحت طرفا في البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والذي تلقى العدد اللازم من التصديقات لسريانه.

٧١ - وأخيرا، من شأن إشراك المرأة في رسم السياسات على جميع المستويات أن يساعد على زيادة التوعية في المجال الجنساني. ويمكن لاشتراك المرأة بصفة خاصة على الصعيد المحلي أن يحقق فوائد مباشرة. وفي بنغلاديش يمكن ملاحظة وجود نتائج إيجابية بالفعل من انتخاب أكثر من ١٤ ٠٠٠ امرأة إلى المجالس المحلية. كما أن حرب التحرير عام ١٩٧١ جعلت المرأة أكثر ثقة بالنفس وأكثر وعيا بأهمية المشاركة في بناء مستقبل البلد.

٧٢ - **السيدة ياناغاوا** (اليابان): قالت إن اعتماد الإعلان السياسي ووثيقة النتائج الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة كان خطوة أخرى إلى الأمام نحو تحقيق مجتمع يتسم بالمساواة بين الجنسين. ومن الممكن لهذه النتائج التي أمكن تحقيقها نتيجة للإرادة السياسية القوية لجميع الأطراف المعنية وجهودها الجادة، أن تسهم في حفظ وتعزيز قوة الدفع المتولدة في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ووضع المجتمع الدولي على المسار الصحيح نحو غايته المشتركة المتمثلة في المساواة والتنمية والسلام. ولم يتعرف المشتركون في الدورة الاستثنائية فحسب على التقدم المحرز في أنحاء العالم في تعزيز حقوق المرأة وإنما تنبهوا أيضا إلى ما يلزم بذله من أمور أخرى من أجل التنفيذ الكامل لإعلان ومنهاج عمل بيجين. وقد استهلت الدورة الاستثنائية مرحلة جديدة يلزم لجميع الأطراف فيها أن يعززوا جهودهم للاهتداء إلى طرق عملية للتنفيذ الكامل للنتائج المتحققة.

٧٣ - وفي مجال النهوض بالمرأة، كانت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بمثابة الصك القانوني الدولي الرئيسي لحماية حقوق الإنسان للمرأة وتعزيزها، وقامت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بدور رئيسي في مراقبة تنفيذ الدول الأطراف للاتفاقية. وسوف تضطلع اللجنة بمسؤوليات إضافية عندما يبدأ سريان البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

٧٤ - وقالت إن وفدها شارك بنشاط في المناقشات التي جرت حول مشروع اتفاقية مناهضة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة، بما في ذلك البروتوكول المتعلق بالاتجار في الأشخاص، وخاصة النساء والأطفال، وأنه يلتزم بالانتهاء من وضع نصوص هذه الصكوك في الدورة الحادية عشرة للجنة المخصصة، المنعقدة حاليا في فيينا.

٧٥ - وبالنسبة للعنف ضد المرأة، قدم المجلس الياباني للمساواة بين الجنسين إلى رئيس الوزراء في تموز/يوليه ٢٠٠٠ تقريرا بعنوان "تدابير أساسية تتعلق بالعنف ضد المرأة". ومنذ سريان القانون الأساسي لمجتمع قائم على المساواة بين الجنسين في حزيران/يونيه ١٩٩٩، بدأت الحكومة في صياغة خطة أساسية للمساواة بين الجنسين تأخذ في الاعتبار نتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة. وكجزء من الإصلاح الإداري للحكومة المركزية، سوف يتم إنشاء مجلس جديد للمساواة بين الجنسين في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١ لرصد تنفيذ التدابير التي تتخذها الحكومة ولبحث أثر هذه التدابير على تشكيل مجتمع قائم على المساواة بين الجنسين.

٧٦ - وللتعاون الدولي دور حاسم في مواصلة تمكين المرأة في البلدان النامية. وقد عملت حكومتها خلال السنوات الخمس الماضية على دعم مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تسعى إلى تمكين المرأة في البلدان النامية، وذلك من خلال الصندوق الياباني لإشراك المرأة في التنمية الذي أنشئ في عام ١٩٥٥ بوصفه جزءا من متابعة منهاج عمل بيجين. ويقدم أحد هذه المشاريع الدعم لبرنامج تعليم الفتيات في غواتيمالا، الذي أسهمت فيه اليابان بمبلغ ٥١٠ ٠٠٠ دولار في الفترة من ١٩٩٧ إلى ١٩٩٩. وتواصل اليابان أيضا دعم أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والصندوق الاستئماني التابع له لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة.

٧٧ - وفيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن قمة مجموعة الثمانية المعقودة في اليابان في تموز/يوليه ٢٠٠٠ اعترفت بأن التطور السريع لتكنولوجيات المعلومات سبب يدعو إلى الانشغال لدى بعض الناس وأنه ينبغي بذل قدر أكبر من الجهود لكفالة مد منافع هذه التكنولوجيات لتشمل الأشخاص الذين فرص وصولهم إليها محدودة حاليا. وقد أعلنت حكومتها أنها سوف تنفذ صفقة شاملة للتعاون في ميدان تكنولوجيا المعلومات تبلغ قيمتها نحو ١٥ بليون دولار على مدى السنوات الخمس القادمة. والمرأة في كثير من أجزاء العالم هي من بين الذين تخلفوا في هذا الميدان، وأن بوسع المعهد الدولي للبحث والتدريب النهوض بالمرأة وحملته الإبداعية المتعلقة بنظام المعلومات والتواصل الشبكي للتوعية في المجال الجنساني يمكن أن يقوما بدور مهم في تضييق الهوة المعلوماتية التي لدى المرأة، وخاصة في البلدان النامية. ويدعو الوضع المالي الراهن للمعهد إلى القلق ويلزم قيام جميع الأطراف بإجراء دراسة دقيقة للاهتداء إلى وسيلة لعلاج المشكلة.

٧٨ - وقد أكدت حكومتها من جديد التزامها بالتنفيذ الكامل لمنهاج عمل بيجين، آخذة في الاعتبار الإجراءات والمبادرات الجديدة التي دعت إلى اتخاذها وثيقة النتائج الختامية للدورة الاستثنائية. وسوف تتابع هذا الهدف

بالتعاون الوثيق مع شركائها، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، من أجل تحقيق مجتمع قائم على المساواة بين الجنسين في القرن الحادي والعشرين.

٧٩ - **السيد كا** (السنغال): أشار إلى النجاح الذي حققته الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون للجمعية العامة، التي تم فيها اعتماد وثيقة مهمة بشأن الإجراءات والمبادرات الأخرى اللازمة للتغلب على العقبات وتسريع تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في بيجين في عام ١٩٩٥. وقال إنه تم أيضا تحديد أهداف جديدة مع أخذ مشكلات جديدة في الاعتبار مثل الإيدز، والعولمة، والتكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات، والفقر المتزايد وتأنيث الفقر، وانتشار الصراعات المسلحة، وخاصة في أفريقيا، وما ينطوي عليه ذلك من آثار سلبية على النساء والأطفال. وأضاف أن وفده يؤيد مقترحات الأمين العام بشأن زيادة الموارد المخصصة لشعبة النهوض بالمرأة لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها الجديدة الناجمة عن جملة أمور من بينها بدء سريان البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠؛ وتعزيز اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين؛ وتزويد المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بالموارد اللازمة لهما للاضطلاع بولايتهما بالكامل. ومن المهم أيضا مواصلة إعطاء الأولوية العالية لقضايا مثل وصول المرأة إلى جميع مستويات اتخاذ القرار، والجهود اللازمة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وجميع أشكال الجرائم في حق المرأة، بما في ذلك الممارسات التقليدية التي تؤثر على صحة المرأة والطفل بشكل خطير، مثل بتر جزء من العضو التناسلي للأنثى، وجرائم الشرف، وجرائم القتل الناجمة عن الغريزة الجنسية ولأسباب عرقية وإثنية.

٨٠ - وأعرب عن اغتباط وفده لانعكاس الأهداف المحددة في محفل التعليم العالمي الذي عقد في داكار في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين، وأنه يرى أهمية تعبئة الموارد اللازمة لكفالة تنفيذ هذه الأهداف ضمن الأطر الزمنية المحددة. ويرحِّب أيضا بمشاركة العديد من المنظمات غير الحكومية في الدورة الاستثنائية وبالأعمال التي تضطلع بها في الميدان؛ وينبغي الاهتداء إلى وسائل لتحسين تعاونها مع الجمعية العامة. وامتدح أيضا وكالات منظومة الأمم المتحدة لإجراءاتها المبتكرة في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. وينبغي تكثيف هذه الإجراءات مع التأكيد بصفة خاصة على تعميم المنظور الجنساني في جميع برامجها وسياساتها.

٨١ - وقد انعكس النهوض بالمرأة في السنغال في تعيين نساء في المناصب الرفيعة المستوى في الحكومة الجديدة. كما أن المرأة ترأس إدارات للشؤون الإدارية ومشاريع استراتيجية عامة. وفيما يتعلق بتحسين حالة المرأة الفقيرة والريفية، يجري اتخاذ تدابير لتعزيز فرص حصول المرأة على الأرض والائتمان، ويجري استحداث مشاريع عديدة لإدرار الدخل. ومن المقرر إنشاء مؤسسة لإقراض الائتمانات الصغيرة، بمبلغ بليون فرنك أفريقي يخصص حصريا لتمويل المشاريع التي تقدمها المرأة. وهناك أيضا صندوق للاستثمار الاجتماعي ومشروع لمكافحة الفقر فيما بين النساء، بميزانية تبلغ ١٥ بليون فرنك أفريقي. ولدى حكومته الإرادة السياسية للعمل من أجل الحقوق المدنية والسياسية للمرأة ومن أجل هدف المساواة بين الجنسين. وقد أعادت الحكومة، بتوقيعها وتصديقها على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تأكيد تصميمها على مكافحة جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة. وقررت بالتالي إنشاء هيئة وطنية لرصد حقوق المرأة والطفل

توفر إطار عمل لبحث ورصد ومتابعة تنفيذ الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري على الصعيد الوطني.

٨٢ - **السيدة دي أرماس غارسيا** (كوبا): رحَّبت بالتوصل إلى توافق في الآراء يعكس التطلعات الرئيسية للمرأة. وينبغي الآن وضع أحكام الوثيقة الختامية للدورة الثالثة والعشرين للجمعية العامة، وهي وثيقة يمكن اعتبارها ثورية بالمعنى الواسع للكلمة، موضع التنفيذ العملي.

٨٣ - وقالت إنه من المتعذر إغفال الواقع الاجتماعي الذي تواجهه نسبة متزايدة من سكان العالم، وكثير منهم من النساء. فقد أصبح بقاء المرأة ذاته بوصفها كائنا بشريا مسألة أكثر إلحاحاً من تمكينها أو إنمائها بالكامل في جميع مجالات الحياة. والهوة القائمة بين الشمال الغني والجنوب الفقير آخذة في الاتساع، والأجل المتوقع في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى يبلغ ٤٨ سنة فقط، أي أقل بثلاثين سنة عنه في البلدان المتقدمة النمو. ويمثل العالم الثالث ٩٩,٥ في المائة من حالات وفيات الأمهات. وتضطر اثنتان من ثلاث فتيات في بعض بلدان العالم الثالث إلى ممارسة البغاء. ويقيم ثلثا النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وعددهن ١٥,٧ مليون امرأة، في أفريقيا.

٨٤ - وينبغي أيضا إعطاء أولوية عالية للإجراءات الرامية إلى إنهاء جميع أشكال العنف ضد المرأة في أنحاء العالم، وبعض أشكال العنف مثل العنف المترلي، واسعة الانتشار، في حين أن أشكالا أخرى أكثر خفاء ولكنها تقضي على الحياة يوميا وتتسبب في آلام ومعاناة في أنحاء العالم. وهناك أيضا أشكال سافرة من العنف مثل الإبادة الجماعية تنجم عن العدوان والإرهاب الصادر عن الدولة والتدابير القسرية الانفرادية التي تنتهك سيادة الدول وتنطوي على عواقب على المرأة. وينبغي إدانة جميع أشكال العنف بنفس الدرجة ورفضها من جانب المجتمع الدولي.

٨٥ - ويظل الحصول على الموارد سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، هو مفتاح النجاح، ويمثل انشغالا لا مفر منه في بلوغ هدف المساواة والتنمية والسلام للمرأة. وينبغي أن تقترن الجهود الوطنية، وخاصة في البلدان النامية، بمناخ جديد من التعاون الدولي، ضمن إطار نظام اقتصادي واجتماعي دولي جديد يتم في نطاقه القضاء على جميع أشكال التمييز ويقوم على الاحترام الكامل للسيادة والاستقلال وتقرير المصير للشعوب، وضمن نظام دولي عادل وديمقراطي حقا، تتمكن فيه البلدان التي تضم الغالبية الساحقة من سكان العالم من المشاركة على قدم المساواة في عمليات اتخاذ القرار، ومن ثم كفالة مستقبل أفضل للمرأة.

٨٦ - لقد كانت كوبا أول بلد في العالم يوقع على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وثاني بلد يصدق عليه. وتنعكس الإرادة السياسية الراسخة للحكومة الكوبية في الوضع الذي حققته المرأة في المجتمع الكوبي، ومستواها الثقافي والتقني والمهني، وارتفاع معدلات مشاركتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ويبلغ الأجل المتوقع عند الولادة ٧٦,٦ سنة للمرأة الكوبية. ومع ذلك، يلزم إحراز المزيد من التقدم حتى يمكن أن تتبوأ المرأة الكوبية مناصب قيادية. وقد تحققت نواحي التقدم هذه على الرغم من تطبيق التدابير القسرية الانفرادية ضد كوبا، وخاصة الحظر الاقتصادي والمالي والتجاري الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة، والذي ينطوي على عواقب خطيرة بالنسبة للمرأة بصفة خاصة.

٨٧ - ويكرر وفدها النداء الموجَّه في وثيقة النتائج الختامية للدورة الاستثنائية لإنهاء التدابير الانفرادية المخالفة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والتي تعيق التنفيذ الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جانب سكان البلدان المتأثرة، وخاصة النساء والأطفال، وتقيم عقبات في طريق التمتع الكامل بحقوقهم الإنسانية، بما في ذلك حق كل

شخص في مستوى معيشة مناسب لصحته ورفاهيته وحقه في الغذاء والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية. وقد تكرر القول أيضا في الدورة الاستثنائية أنه ينبغي عدم استخدام الغذاء والدواء كأداتين للضغط السياسي.

٨٨ - **السيد عيسى** (لبنان): قال إن النهوض بالمرأة مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لبلده. وعملا بتوصيات مؤتمر بيجين والقانون رقم ٧٢٠، أنشأت الحكومة اللجنة الوطنية للمرأة اللبنانية، التي حلّت محل اللجنة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية التي تشكلت تحضيرا لمشاركة لبنان في مؤتمر بيجين. ولهذه الهيئة مهام استشارية لدى رئاسة الحكومة وتنسق مع مختلف الهيئات الأهلية اللبنانية والمنظمات العربية والدولية. وقد شاركت بصفة خاصة في إعداد تقرير إنشاء المحكمة العربية لمناهضة العنف ضد النساء. ولدى لبنان الكثير من المنظمات التي تشارك في النهوض بالمرأة وحمايتها، وخاصة الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة.

٨٩ - ويساوي الدستور اللبناني بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات. وللمرأة في لبنان الحق في إدارة ممتلكاتها وهي ترث وتورث، وتبرم العقود المتعلقة بالائتمان والعمليات التجارية، كما أنها تدّعي أو يُدّعى عليها أمام المحاكم على قدم المساواة مع الرجل. وعلى الرغم من وجود بعض عناصر التمييز القانوني والواقعي ضد المرأة التي منشؤها الموروثات الاجتماعية والدينية، ومنها على سبيل المثال أنها تضع على كاهل الرجل موجبات عائلية ومادية تفوق ما تضعه على عاتق المرأة، فإنه تبذل جهود حثيثة لمعالجة هذه الفوارق من تحقيق مجتمع مستقر ومتوازن يشارك فيه الرجل والمرأة من أجل مصلحة الأسرة والوطن. ويدرس مجلس النواب حاليا مشاريع قوانين تهدف إلى تعديل قانون الجنسية بشكل يعطي الأم اللبنانية الحق في إعطاء جنسيتها لأولادها من زوجها غير اللبناني بالإضافة إلى حقها في إعطاء جنسيتها أيضا للزوج. وينظر المجلس أيضا في اقتراحات بتعديل عدد من القوانين كي تنسجم مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي صدَّقت عليها لبنان في عام ١٩٩٦.

٩٠ - وتفيد الإحصاءات أن ١٤ في المائة من الأسر اللبنانية ترأسها نساء وأن أكبر نسبة من النساء العاملات هي في قطاع التعليم. وتتبوأ المرأة مناصب في جميع ميادين الحياة العامة والسياسية في البلد تقريبا وفي قطاع الإعلام حيث تقوم بدور بالغ الأهمية.

٩١ - **السيدة حاصطائي** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن نتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة تمثل حلا وسطا دقيقا بين مختلف النظم السياسية والثقافية. ويتبين من التقييم الواقعي لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين أنه، على الرغم من التقدم المحرز في بعض المجالات، فإن كثيرا من الأهداف المتفق عليها ما زال يتعين تحقيقها سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.

٩٢ - ويشهد الإعلان السياسي ووثيقة النتائج الختامية للدورة الاستثنائية على عزم الدول الأعضاء والفعاليات الرئيسية الأخرى، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، على التنفيذ الكامل للأهداف الاستراتيجية لمنهاج العمل. وفي الوقت نفسه، فإنهما يبرزان العقبات والتحديات التي تؤثر على تنفيذها بالكامل، بما في ذلك الكثير من القضايا الاقتصادية والاجتماعية مثل العولمة، والانتشار السريع لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وعدم الحصول على نواحي التقدم العلمي والتكنولوجي، وزيادة أعباء الديون، وإساءة استعمال المخدرات، وتناقص مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية، والأنماط المتغيرة لتدفقات الهجرة العمالية، وازدياد الفقر وأثره وخاصة على النساء، واستمرار أوجه عدم المساواة، والصعوبات التي تعمل كعقبة في طريق التقدم الحقيقي نحو المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام.

٩٣ - وتمثل العولمة عاملا رئيسيا في عملية التغيير السريعة وتنطوي على تحديات جديدة تواجه الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها منذ خمس سنوات في بيجين ثم في عام ٢٠٠٠ في نيويورك. وهي تؤثر بعمق على حياة الناس في أنحاء العالم، وإن كانت النساء والأطفال هم أكثر أعضاء المجتمع ضعفا. وعلى الرغم من أنهم يتمتعون بفرص لا يمكن إنكارها، فإنهم يواجهون أيضا الكثير من التحديات والصعوبات. وكما قال رئيس جمهورية إيران الإسلامية في قمة الألفية، فإنه ينبغي عدم استخدام العولمة لفتح أسواق أكبر أمام القلة أو استيعاب الثقافات الوطنية في ثقافة عالمية موحدة. وبدلا من ذلك، فإن المطلوب هو التأكيد الجماعي على المصالح والقواعد والقوانين المشتركة بما يكفل الحصول المتكافئ على نواحي التقدم على الصعيد العالمي.

٩٤ - ولدى تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، اتخذت حكومتها خطوات مهمة لتعزيز احترام حقوق الإنسان للمرأة، ورفع مكانتها وتيسير مشاركتها في جميع نواحي الحياة الاجتماعية، تمشيا مع الدستور ومبادئ الإسلام. ويأمل وفدها في أن تكون وثيقة النتائج الختامية للدورة الاستثنائية بمثابة أداة عملية للقضاء على العقبات ومواجهة التحديات التي تؤثر على حالة المرأة في أنحاء العالم، كما يعلن وفدها عن تعاونه والتزامه بتحقيق أهداف الدورة الحالية.

٩٥ - **السيد فالديز** (شيلي): لاحظ أن ثمة حدثين هامين للنهوض بالمرأة وقعا في عام ٢٠٠٠: التصديق العاشر على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والذي من نتيجته يبدأ سريان البروتوكول في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وعقد الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة لاستعراض تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في بيجين. وقد تبين من الاستعراض أنه بينما تحقق تقدم فما زال يتعين بذل الكثير. ذلك أن استمرار انتهاكات حقوق المرأة وحرياتها الأساسية استنادا إلى أسس دينية أو ثقافية على نحو ما يحدث في أفغانستان، يثبت ضخامة المهمة. ويأمل وفده في أن يأتي يوم قريب يتعذر فيه استخدام نقص التنمية أو الخلافات الثقافية كذريعة لانتهاك حقوق الإنسان عامة وحقوق المرأة بالذات. ومن غير المشجع أيضا ما يلاحظ من التقرير الأخير لصندوق الأمم المتحدة للسكان، "حالة سكان العالم في عام ٢٠٠٠"، أن المرأة لا تتمتع بالحق الأساسي في تخطيط أسرتها. ومن الواضح أن مجالات الاهتمام الحاسمة الإثني عشر المحددة في منهاج عمل بيجين ما زالت مدعاة للانشغال. وينبغي للمجتمع الدولي أن يلتزم بأن يكفل في القرن الحادي والعشرين، أن تتمكن المرأة التي تشكل أكثر من نصف سكان العالم، من ممارسة حقوقها على نحو فعَّال. ولتحقيق ذلك الهدف، ينبغي تنفيذ الاتفاقات وترجمتها إلى سياسات وتقاسم ممارسات جيدة واعتماد تدابير محددة.

٩٦ - وقد استهلت شيلي مرحلة جديدة باعتماد خطتها لتكافؤ الفرص بالنسبة للمرأة للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٠، التي تجسد تطلعات ومطالب المرأة من مختلف القطاعات، وتسعى إلى تعميم مراعاة السياسات الجنسانية في المؤسسات العامة. ويجري تعزيز مشاركة المرأة والمجتمع المدني في هذه العملية، ولكن من المهم أيضا ضمان مشاركة الرجل الذي غالبا ما يشعر بأنه مستبعد أو يستبعد نفسه من العملية.

٩٧ - ويعتقد وفده أن التحديات الجديدة التي يطرحها القرن الجديد ينبغي أخذها في الاعتبار، مثل ضمان وصول المرأة إلى التكنولوجيات الجديدة والعلم بصفة عامة، وإلى وسائط الإعلام أيضا، وإقامة تحالفات جديدة تجمع بين مختلف الفعاليات في المجتمع المدني، بغية تمكين المرأة على جميع المستويات. وتلتزم حكومته على نحو قاطع بأن تبذل جهودا كبيرة لتناول المهام المتعلقة بترجمة الإصلاحات التشريعية إلى واقع اجتماعي، والاستفادة من التغييرات الحادثة وتعزيز التحولات الثقافية لدعمها.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.